

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 246 السنن بالحسان ، بأنه اصطلاح لا يعرف عند أهل الفن ؛ وذكر العراقي أنه قد تساهل من أطلق الصحيح على كتب السنن ، كأبي طاهر السلفي حيث قال في الكتب الخمسة : اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب ؛ وكالحاكم حيث أطلق على جامع الترمذي (الجامع الصحيح) ، وكذلك الخطيب أطلق عليه أسم الصحيح . وذكر الذهبي في (أعلام سير النبلاء) أن أعلى ما في كتاب أبي داود من الثابت ، ما أخرجه الشيخان ، وذلك نحو شطر الكتاب ، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر ثم يليه ما رغب عنه ، وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً ، ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه ، فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً ، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة روايته ، فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً ، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارتة . وذكر أيضاً قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق : الجامع - أي جامع الترمذي - على أربعة أقسام : قسم مقطوع بصحته وقسم على شرط أبي داود والنسائي ، وقسم أبان عن علته ، وقسم رابع أبان عنه فقال : ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء سوى حديث : (فإن شرب في الرابعة فاقتلوه) (وحديث : (جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر)) وذكر أيضاً : قد كان ابن ماجه حافظاً ، صدوقاً ، واسع العلم ، وإنما غص من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير وقليل من الموضوعات . . .

وقال ابن الصلاح في مقدمته : (كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن . (وقال أيضاً : (ومن مظانه سنن أبي داود ، رويانا عنه أنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، ورويانا عنه أيضاً ما معناه : إنه يذكر في كل باب أصح ما يعرفه في ذلك الباب ، وقال : ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . قلت : فعلى هذا ما وجدناه في كتابه المذكوراً